تداعيات زواج الأميرة عزة على الأسرة الحاكمة في العراق

أ. م. د. أنس عبد الخالق عايد العبيدي
جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

وُلدت الأميرة عزة في إسطنبول عام ١٩٠٥، عاشت في مكة المكرمة حتى أتت إلى العراق عام ١٩٢٤، وبقيت هناك حتى عام ١٩٣٥. كانت حياة الأميرة عزة مختلفة تمامًا عما اعتادت عليه في الحجاز، اذ كان العراق يعاني من مشاكل كثيرة ومقسما الى حكومات متعددة وحركات تمرد قبلية الامر الذي أدى الى أن تكون الحكومة في بغداد ضعيفة ولا يمكنها السيطرة على الأمن الداخلي، مما أُجبر الملك غازي على تعيين ياسين الهاشمي رئيساً للوزراء في عام ١٩٣٥، وقد نجح في القضاء على النزاع وفرض هيمنة الدولة. ومن بين تلك المشكلات هروب الأميرة عزة، أخت الملك غازي، مع عامل إيطالي وتزوجت منه. لم يقتصر الأمر على أن الزواج كان ان يؤدي إلى الإطاحة بالملك غازي فحسب ، بل أيضًا إلى إنهاء الملكية في العراق، اذ ان وزير الخارجية نوري السعيد كان من أشد الغاضبين على الملك ومن المؤيدين بضرورة عزلة وإعلان مجلس الوصاية وترشيح رئيس الوزراء ياسين الهاشمي للوصاية على عرش العراق ، ولم تكن السفارة البريطانية راضية عن وصول ياسين الهاشمي الى السلطة بسبب آرائه السابقة حول معاهدة عام ١٩٣٠. تركها زوجها وحيدة ولتعود إلى الاردن وبعدها اصيبت بمرض خطير وتم نقلها الى لندن للعلاج عام ١٩٦٠ توفيت هناك ثم نقل جثمانها الى عمان ودُفنت في المقبرة الملكية.

الكلمات المفتاحية: الأميرة عزة، ياسين الهاشمي، الاسرة الملكية، الملك غازي، الملك فيصل.

The Consequences of Princess Azza's Marriage for the Ruling Family in Iraq

Dr. Anas Abdul Khaliq Ayed Al-Obeidi
University of Tikrit- College of Education for Humanities

Abstract

The princess Azza was born in Istanbul in 1905. She lived in Mecca until she came to Iraq in 1924 and stayed there until 1935. The life of Princess Azza was very different from what she was accustomed to in the Hijaz.The political instability in Iraq led to multiple governments and tribal rebellions till the government in Baghdad became weak and cannot control the internal security. King Ghazi was forced to appoint Yassine Al-Hashemi as Prime Minister in 1935, who managed to eliminate the conflict and to establish state hegemony.One of the the problem is escape of Princess Azza, king Ghazi's sister, with an Italian worker and her marriage from him. Not only that marriage almost led to overthrow King Ghazi, but also to end monarchy in Iraq. Foreign Affairs Minister Nori Al-Sa'id was the most indignant at the king who belived that it is necessary to overthrow the King and declare the Trusteeship Council and he nominated the Prime Minister Yasin Al-Hashimi for trusteeship. The British Embassy was not satisfied with Yassin Al-Hashimi's coming to power due to his previous views about the treaty of 1930. Her husband left her alone and returned to Jordan. She was seriously ill. She was transferred to London for treatment in 1960. She died there.

Keywords: Princes Azza, Yasin Al-Hashimi, Ruling family, King Ghazi, King Faisal.

المقدمة

دخل العراق المستقل حديثا عضواً كاملاً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ بحكومة نيابية ملكية دستورية، ليشهد بعدها عدم استقرار سياسي، ولاسيما بعد وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣، إذ اثبتت الأيام أن اختياره لعرش العراق كان نافعاً، وذلك لنفوذه المتعقل المعتدل لحفظ التوازن بين متطلبات حكومة الاحتلال البريطاني والزعامات المتصارعة وبين التيارات السياسية المتضاربة، إذ كانت المرحلة الجديدة بأمس الحاجة إلى حكمته وخبرته الطويلة لقيادة العراق.

توج الأمير غازي على عرش العراق عام ١٩٣٣ وفق مقتضيات الدستور، وكان الملك الجديد يافعا، إذ لم يتجاوز عمره الحادي والعشرين ، ليشهد تاريخ العراق مرحلة جديدة من الاضطرابات وعدم الاستقرار في الوزارات، الامر الذي يعكس إلى حد كبير عدم الاستقرار العام في البلاد الذي استمر لعدة سنوات ، وعلى الرغم من أن الملك غازي كان وطنيا ومتحمسا لقيادة العراق ، إلاَّ أنَّ ذلك الحماس لم يكن كافياً لجعله رجل دولة، إذ كانت تنقصه الخبرة السياسية لذلك بدأ الصراع على السلطة من قبل بعض النخبة السياسية، مستغلين رؤساء العشائر لتحقيق مأربهم مما أدخل العراق في نزاعات واهتزازات أدت إلى إسقاط أربع وزارات أثناء المدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥ .

اضطر الملك غازي لتعيين ياسين الهاشمي رئيسا للوزراء في عام ١٩٣٥ الذي تمكن من القضاء على ذلك الصراع وبسط هيمنة الدولة، وفي ظل تلك الظروف القاسية التي عاشها العراق ظهر على الساحة السياسية العراقية مشكلة جديدة كادت أن تؤدي إلى عزل الملك غازي واعلان الوصاية على عرش العراق وهي زواج الأميرة عزة وتنصرها .

قسم البحث على عدة محاور، تناول الأول منها وفاة الملك فيصل الأول وما أعقبة من مشاكل بعد تنصيب الأمير غازي بن فيصل على عرش العراق ، وتعدد الوزارات التي تعاقبت على الحكم في العراق لحين تشكيل ياسين الهاشمي الوزارة عام ١٩٣٥ التي ضمت بين أعضائها أقوى الشخصيات السياسية في العراق، اذ تمكنت تلك الوزارة من تحقيق الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة الاستقرار السياسي في بغداد وباقي مناطق العراق .

أما المحور الثاني ، فكان مخصصا لهروب الأميرة عزة أخت الملك غازي وتداعيات ذلك الهروب من موقف الحكومة العراقية والساسة العراقيين والسفارة البريطانية في بغداد . وكان المحور الثالث ، فقد تناولنا فيه الموقف الرسمي والشعبي من زواج الأميرة عزة .

دخل العراق المستقل حديثا عضواً كاملاً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ بحكومة نيابية ملكية دستورية، ليشهد بعدها عدم استقرار سياسي، ولاسيما بعد وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣، إذ اثبتت الأيام أن اختياره لعرش العراق كان نافعاً، وذلك لنفوذه المتعقل المعتدل لحفظ التوازن بين متطلبات حكومة الاحتلال البريطاني والزعامات المتصارعة وبين التيارات السياسية المتضاربة، إذ كانت المرحلة الجديدة بأمس الحاجة إلى حكمته وخبرته الطويلة لقيادة العراق.

توج الأمير غازي على عرش العراق عام ١٩٣٣ وفق مقتضيات الدستور، وكان الملك الجديد يافعا، إذ لم يتجاوز عمره الحادي والعشرين ، ليشهد تاريخ العراق مرحلة جديدة من الاضطرابات وعدم الاستقرار في الوزارات ، ألامر الذي يعكس إلى حد كبير عدم الاستقرار العام في البلاد الذي استمر لعدة سنوات ، وعلى الرغم من أن الملك غازي كان وطنيا ومتحمسا لقيادة العراق ، إلاَّ أنَّ ذلك الحماس لم يكن كافيا لجعله رجل دولة، إذ كانت تنقصه الخبرة السياسية لذلك بدأ الصراع على السلطة من قبل بعض النخبة السياسية، مستغلين رؤساء العشائر لتحقيق مأربهم مما أدخل العراق في نزاعات واهتزازات أدت إلى إسقاط أربع وزارات أثناء المدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥ .

اضطر الملك غازي لتعيين ياسين الهاشمي رئيسا للوزراء في عام ١٩٣٥ الذي تمكن من القضاء على ذلك الصراع وبسط هيمنة الدولة ، وفي ظل تلك الظروف القاسية التي عاشها العراق ظهر على الساحة السياسية العراقية مشكلة جديدة كادت أن تؤدي إلى عزل الملك غازي واعلان الوصاية على عرش العراق وهي زواج الأميرة عزة وتنصرها .

قسم البحث على عدة محاور ، تناول الأول منها وفاة الملك فيصل الأول وما أعقبة من مشاكل بعد تنصيب الأمير غازي بن فيصل على عرش العراق ، وتعدد الوزارات التي تعاقبت على الحكم في العراق لحين تشكيل ياسين الهاشمي الوزارة عام ١٩٣٥ التي ضمت بين أعضائها أقوى الشخصيات السياسية في العراق، اذ تمكنت تلك الوزارة من تحقيق الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة الاستقرار السياسي في بغداد وباقي مناطق العراق .

أما المحور الثاني ، فكان مخصصا لهروب الأميرة عزة أخت الملك غازي وتداعيات ذلك الهروب من موقف الحكومة العراقية والساسة العراقيين والسفارة البريطانية في بغداد . وكان المحور الثالث ، فقد تناولنا فيه الموقف الرسمي والشعبي من زواج الأميرة عزة .

أولاً: وفاة الملك فيصل وما اعقبة من مشاكل

وصل الملك فيصل إلى برن Bern عاصمة سويسرا في الرابع من أيلول ١٩٣٣، طلباً للاستشفاء، وعلى الرغم من وضعه الصحي السيء، أخذ يستقبل الصحفيين، ويدلي بتصريحات خطيرة، محاولاً الرد على الدعايات المضللة، الموجهة ضد العراق وحكومته، وتميزت تصريحاته بشدة اللهجة ، وقد قضى ثلاثة أيام على تلك الحال، وهو يزداد تعباً، وتزداد صحته تردياً . وفي السابع من أيلول من العام نفسه[١]، أُصيب الملك بالآم حادة في بطنه، وحضر طبيبه الخاص على عجل، وتم حقنه بحقنة تحت الجلد، غير أن صحته تدهورت، عند منتصف الليل، وحضر إلى غرفته كل من نوري السعيد، ورستم حيدر، إذ وجدوه في حالة خطيرة، وكان آخر ما قاله:" **أنا مرتاح، قمت بواجبي، وخدمت الأمة بكل قواي، ليسير الشعب بعدي، بقوة واتحاد**"[٢].

وعلى الفور أرسل نوري السعيد، برقية إلى الحكومة في بغداد جاء فيها: "**فجعت الأمة العراقية، عند منتصف الليل، بوفاة سيدها، وحبيبها، جلالة الملك فيصل، وذلك نتيجة نوبة قلبية**"[٣].

بعدما وصلت برقية نوري السعيد التي تنبئ بوفاة الملك فيصل، حضر إلى القصر الملكي رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، وعدد من الوزراء، وكذلك رئيس مجلس النواب، جميل المدفعي، ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي، فضلا عن رئيس الديوان الملكي وعدد آخر من الشخصيات السياسية، وقدموا للأمير غازي التعازي بوفاة والده الملك فيصل، وجرى في الوقت نفسه تحليفه اليمين القانونية، إذ جرى تتويجه رسمياً مساء يوم الثامن من أيلول ١٩٣٣، ملكاً على العراق، خلفاً لوالده[٤] .

توجه الملك غازي بموكب خاص لأداء اليمين مرة أخرى أمام أعضاء مجلس الأمة لاستكمال الشروط الدستورية لتتويجه في الحادي عشر من أيلول ١٩٣٣ . تسلم الملك غازي الحكم في العراق وهو ما زال شابا ومتحررا ومستقل الرأي، تحيط به طبقة من السياسيين احترفوا السياسة وعدَّوها مهنتهم، إذ عدَّوا الملك صغير السن ولا يفهم شيئا في السياسة ، وعليه أن يعمل بما يطلبون منه ويسير وفق رغباتهم، فكان لابد من تصادم الاتجاهات[٥] .

لذا كان على الملك الشاب أن يوازن بين مطاليب بريطانيا والساسة العراقيين وحالة العراق ومتطلبات الشعب ، وهذا ما فشل فيه ، إذ كان هناك الكثير من المسائل المعقدة التي كان على الملك التعامل معها بحذر شديد، مما أدى إلى اختلال التوازن بين القوى السياسية في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول، فحدثت حوادث كثيرة اضرت بسمعة العراق بل وبسمعة الملك نفسه.

سعى الملك غازي إلى التقرب من بريطانيا في بداية تولية للحكم وهذا ما صرح به في اليوم الثاني من تتويجه بحضور السفير البريطاني السيد فرانيس همفريز Sir Francis Humphreys (١٩٢٩ – ١٩٣٥) وصرح بأنه عازم على اتباع سياسة والده التي تستند إلى الصداقة والتعاون والتحالف مع بريطانيا ، والنزول عند بعض رغبات السفير البريطاني، وفي الوقت نفسه سعى كلُ من نوري السعيد وياسين الهاشمي لكسب ثقة الانكليز ، على الرغم من معارضة الأخير لمعاهدة عام ١٩٣٠[٦] .

ترك الشهر الأول من حكم الملك غازي انطباعا لدى السفارة البريطانية بانه يمتلك شيئا من جاذبية الملك فيصل الأول، وسيمتلك القدرة على المسؤولية، ولذلك اخذوا يؤكدون عليه بأن العراق بحاجة إلى سياسة سلام وعلاقات ودية مع دول الجوار، ويحذرونه من خطر وضع الثقة في حكومة من الوطنيين المتطرفين من دعاة الوحدة العربية[٧] .

يتضح مما سبق أن السفارة البريطانية كانت تشير بتلك النصائح للملك الشاب إلى إطاعة أوامرها وتسوية الخلاف بين العراق وأراضي شيخ الكويت في البصرة وإلى عدم التفكير بمساعدة الثورة الفلسطينية.

حاولت الحكومة البريطانية أن تقيم في العراق الجديد حكومة دستورية واسسا لنظام برلماني على الشكل البريطاني، لكن الجسم السياسي العراقي رفض تقبل ذلك، إذ كان النظام بحدَ ذاته يخفي كراهية مريرة لبريطانيا، بسبب العلاقات الغير متساوية في المعاهدة معها التي كانت في نظر كثير من الساسة العراقيين تنكر على العرب حقوقهم الطبيعية المشروعة[٨] .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الملك الشاب في التقرب من بريطانيا والساسة المحيطين به والشعب العراقي إلا أنَ خبرته السياسية والإدارية كانت قليلة قياسا الى خبرة الملك فيصل الأول، لذلك فقد انفرط رجال السياسة من حوله وبدا الصراع على السلطة بين أفرادها واستغل السياسيون رؤساء العشائر لتحقيق ماربهم مما أدخل العراق مرحلة نزاعات مستمرة .

شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الثانية في التاسع من أيلول ١٩٣٣ ، بعدها اختلف مع الملك غازي بشأن حل البرلمان ، إذ أراد رئيس الوزراء حله مع إصرار الملك على عدم حل البرلمان ، حينها قدم الكيلاني استقالته في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٣، فطلب الملك من ياسين الهاشمي أن يؤلف الوزارة بشرط أن لا يحل المجلس النيابي فرفض الهاشمي ذلك الشرط[٩] .

لذا أوعز الملك إلى جميل المدفعي لتشكيل الوزارة والتي شكلها في التاسع من تشرين الثاني ١٩٣٣، وسرعان ما قدمت تلك الوزارة استقالتها في الثالث من شباط ١٩٣٤، والتي لم

تدوم في الحكم سوى ثلاثة أشهر، وذلك بسبب انهيار التضامن الوزاري بين أعضاء الوزارة ورغبات بريطانيا[١٠] .

حاول الملك غازي تسوية الخلافات بين أعضاء الوزارة المستقيلة فلم يفلح، فنصحته السفارة البريطانية أن يعهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى ياسين الهاشمي أو نوري السعيد، لضمان سياسة بريطانيا في العراق فلم يتقبل الملك تلك النصيحة، فأسند منصب رئيس الوزراء إلى جميل المدفعي الذي ارتأى أن يبعد عن وزارته الجديدة كافة الوزراء الذين اشتركوا في الوزارة المستقيلة، فشكل المدفعي وزارته الثانية في الحادي والعشرون من شباط ١٩٣٤[١١] .

كانت وزارة المدفعي ضعيفة، إذ لم تجد علاجا قطعيا لكثير من المشاكل التي تراكمت عليها، مثل مشكلة التهريب، وفساد رؤساء الوحدات الادارية، وخلاف الحدود مع إيران مع انصراف الملك إلى أموره الخاصة وتركه القضايا العامة كل ذلك ادى إلى تدهور الأوضاع السياسية والادارية في البلاد[١٢] .

وبعد أن وصلت الكثير من الشكاوي والتقارير البريطانية حول سوء الإدارة للملك، اشار إلى المدفعي أن هنالك بعض الشكاوي من الوزارة القائمة، وأن هناك خللا بين مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث"، لذا قدم المدفعي استقالة وزارته في السادس والعشرون من اب ١٩٣٤، بناء على رغبة الملك والمستشار البريطاني والتي لم تدم في الحكم سوى ستة اشهر[١٣] .

عهد الملك إلى علي جودت الأيوبي الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي بتأليف الوزارة فشكلها في السابع والعشرين من اب ١٩٣٤، وأحتفظ بمنصب وزير الداخلية، وسلم وزارة الدفاع لجميل المدفعي والخارجية لنوري السعيد، لكي يضمن تأييدا واسعا لوزارته[١٤] .

بادر الأيوبي في الأيام الأولى بتغيير عدد كبير من الموظفين، والعمل على حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة لضمان أكثرية الاصوات لوزارته وبالفعل تم حل المجلس في الرابع من أيلول ١٩٣٤، وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية للمباشرة بالانتخابات الجديدة[١٥] .

كان طابع التزوير واضحا في الانتخابات، إذ إنَّ الأيوبي أراد أن يبعد كل منافسيه عن الساحة السياسية، وهذا ما حصل بالفعل، وعندما اجتمع البرلمان في التاسع والعشرون من كانون الأول ١٩٣٤ تعرض رئيس الوزراء إلى انتقادات كثيرة حول أساليب الانتخابات وأسباب حل البرلمان لعدم وجود سبب دستوري يجيز للحكومة حلة، لذا أبعد عن الانتخابات الكثير من ممثلي العشائر وزعماء الأحزاب الذين عدوا إبعادهم إهانة كبيره لهم، ولم تدرك الحكومة مدى الاستياء الذي جلبته لنفسها بتزوير تلك الانتخابات، وقد شكلت معارضة شديدة لإسقاط الوزارة

بكل الوسائل ، والتي كان على راسها كل من رشيد عالي وحكمت سليمان، اللذين وجدا في رؤساء العشائر وياسين الهاشمي ضالتهم في إسقاط تلك الوزارة، إذ أدخلوا العراق في حقبة جديدة من صراع عشائري وسياسي أدى إلى نتائج وخيمة(١٦) .

عقد المعارضون لوزارة علي جودة اجتماعات كثيرة ، وأهمها مؤتمر الصليخ في كانون الأول ١٩٣٤ بدار رشيد عالي الواقع في ضواحي الأعظمية ببغداد، والذي حضرة ثمانية من كبار رؤساء عشائر الفرات الأوسط، وتقرر في ذلك الاجتماع المباشرة بمعارضة الحكومة وتقديم احتجاج إلى الملك وهدد الحاضرون باستعمال السلاح ضد الوزارة(١٧) .

حاول رئيس الوزراء امتصاص غضب تلك المعارضة، بإنماء الشعور الوطني بمختلف الوسائل والسبل، وتنفيذ قانون الدفاع الوطني، لأنشاء جيش قوي يتناسب وحاجات البلاد، لكن تصاعد المعارضة ضد الوزارة بمقاطعة أكثر من نصف الأعيان اجتماعات المجلس النيابي، واستغلال العشائر، وخلاف أعضاء الوزارة فيما بينهم، حال من دون سير أعمال الوزارة ، مما اضطر الأيوبي لتقديم استقالته في الثالث والعشرون من شباط ١٩٣٥(١٨).

بعد استقالة وزارة الأيوبي اتجهت الآراء إلى ياسين الهاشمي لتشكيل الوزارة بشرط عدم المطالبة بحل المجلس النيابي وإشراك بعض الساسة بوزارته لكنة رفض تلك الشروط التي عدَّها تدخلا في وزارته، لذا أوعز الملك إلى جميل المدفعي لتشكيل وزارته الثالثة التي شكلها في الرابع من آذار ١٩٣٥، والتي ضمت شخصيات لا تملك القدرة على معالجة الحركات العشائرية، التي زادت من تمردها(١٩).

حاول رئيس الوزراء جميل المدفعي استخدام الجيش ضد ذلك التمرد، لكن رئيس أركان الجيش رفض استعمال أية قوة ضد أبناء الشعب العراقي، وتعاطف عدد من الوزراء مع شيوخ العشائر مما أدى إلى نشوب خلاف بين أعضاء الوزارة ، مما دفع الحكومة بتقديم استقالتها في الخامس عشر من الشهر نفسه، وتعدَّ وزارة المدفعي الثالثة أقصر وزارة شكلت في تاريخ العراق المعاصر، إذ لم يمض على تشكيلها سوى أحد عشر يوماً(٢٠).

كان على الملك البحث عن شخصية قويه لتولي منصب الوزارة للتخلص من المشاكل التي عصفت بالعراق، لذى أوعز إلى ياسين الهاشمي بتشكيلها من دون أية شروط (٢١) .

شكل ياسين الهاشمي وزارته الثانية في السابع عشر من الشهر نفسه ، وتألفت من أقوى الشخصيات السياسية التي شهدها تاريخ العراق المعاصر، إذ ضمت وزارته كل من نوري السعيد وجعفر العسكري ورشيد عالي الكيلاني(٢٢)، وأصدرت الوزارة منهاجها في الخامس من تموز ١٩٣٥ الذي أكد فيه على احترام النظام، والاهتمام بالزراعة وتشجيع الصناعة الوطنية، وأكد

المنهاج على تحقيق روح التآخي بين أعضاء الشعب، و إصدار تعديلات لقانون انضباط موظفي الدولة[٢٣] .

يتضح مما سبق أن ياسين الهاشمي سعى بكل القوى إلى إعادة الثقة بنظام الحكم في العراق من خلال القضاء على الفساد الإداري وتحسين حالة البلاد الاقتصادية بإنشاء المصارف والاهتمام بالتعليم وتقوية الجيش، وإعادة الأمن والاستقرار إلى مناطق الفرات الأوسط .

ثانياً: هروب الأميرة عزة[٢٤].

وفي ضوء تلك المشاكل التي كان العراق يعاني منها ، وسعي حكومة ياسين الهاشمي بمعالجتها وعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي للحكومة العراقية ، ظهرت مشكلة جديدة على الساحة السياسية والاجتماعية وهي هروب الأميرة عزة شقيقة الملك غازي الكبرى[٢٥] .

كانت الأميرة عزة في طبيعة تصرفاتها تختلف تماما عن شقيقتها الاميرة راجحة إذ كانت أنانية كونها لا تملك أي شيء من مقومات الجمال، ولم يتقدم أحد لخطبتها، وكانت عصبية المزاج وتسخط على الآخرين من دون أية أسباب، إذ لم يكن بإمكانها الحصول على أي شيء تريده، تظاهرت الأميرة عزة بالمرض لكي يسمح لها أن تسافر إلى خارج العراق ، وذلك في عام ١٩٣٦، فسمح لها شقيقها الملك غازي بالسفر إلى أحدى الجزر اليونانية للعلاج والاصطياف، وفي صباح يوم الاثنين الموافق الرابع من ايار ١٩٣٦ غادرت الأميرة عزة بغداد بصحبة شقيقتها الأميرة راجحه، ومرافقة سكرتيرها الخاص مع ثلاث خادمات[٢٦] .

وتبين فيما بعد أن سفرها كان للقاء حبيبها (أنستاس خارالامبوس) الذي تعرفت عليه في العام الماضي عند سفرها إلى جزيرة رودس[٢٧] .

وصلت الأميرتان مدينة بيره يوم الأحد المصادف العاشر من ايار، وبعد ثلاثة أيام انتقلتا إلى اثينا وعند وصولهم سكن الجميع في جناح واحد في فندق أكروبول بالاس Hotel Acropolis Palace وكانت إحدى الخادمات وهي طليعة عمر ملازمة للأميرة عزة، وكانت الأخيرة تعيش حياة طبيعية ولم يظهر على تصرفاتها ما يسترعي الانتباه أو الشك، وفي اليوم الثاني سحبت من حسابها مبلغ مائة وخمسين ديناراً، وكانت حياتهم المعاشية في أثينا منتظمة، إلاَّ أنَّه في صبيحة يوم الأربعاء الموافق السابع والعشرين من ايار من العام نفسه جاءت الخادمة طليعة عمر لتخبر الأميرة راجحه بأن الأميرة عزة غير موجودة في غرفتها وتبين فيما بعد أنها غادرت الفندق مع الشخص الذي تحبه وتزوجته ، وكان ذلك في رسالة سلمت إلى الأميرة راجحه

باللغة الإنكليزية بتوقيعها لتخبرها بأنها لم تكن لها بد من أن تلحق بالرجل الذي تحبه وقد تزوجت وتنصرت في كنيسة صغيرة في إحدى ضواحي أثينا بعد ظهر يوم الجمعة ٢٩ ايار ١٩٣٦[٢٨] .

أرادت الأميرة راجحه أن تمنع ذلك الزواج بكل الوسائل فذهبت إلى فندق أتلانتيك Atlantic Hotel الذي كان العروسان يقيمان فيه، لكن الأميرة عزة رفضت مقابلتها وطلبت من أختها عدم الانتظار لأنها تزوجت وأصبحت الآن مسيحية وأنتهى الأمر، حاولت الأميرة راجحه بشتى الطرق لمنع تلك الفضيحة فلجأت إلى السفارة البريطانية باليونان في الثامن والعشرين منه، وقدمت شكوى ضد الزوجين بأنهما قد سرقا مجوهراتها التي تقدر بستة آلاف باون ومبلغ مائة وخمسين باون، وكان غرضها من تلك الشكوى وضع الزوجين تحت الحراسة لكسب بعض الوقت، وفي التاسع والعشرين منه حضر المدعي العام اليوناني إلى فندق أتلانتيك وهيأ مقابلة بين الشقيقتين، وأنكرت الأميرة عزة ما ادعته شقيقتها وأعقب ذلك تفاهم بينهما وسحبت الشكوى، وفي التاسع والعشرين منه غادر الزوجان اليونان متجهين إلى إيطاليا، وذلك لضمان الحماية فيها[٢٩].

كانت الأميرة عزة قد دبرت زواجها بمهارة فائقة وتمكنت من الاستقرار في جزيرة رودس وحصلت على الجنسية الإيطالية لكون زوجها إيطالي الجنسية، وعدَّ زواجها شرعياً وقانونياً ونافذاً في قانون الأحوال الشخصية الإيطالية[٣٠].

ثالثاً: الموقف الرسمي والشعبي بعد زواج الاميرة عزة

وصلت أخبار زواج الأميرة عزة إلى وزير الخارجية نوري سعيد عن طريق علي جودت الأيوبي الذي كان يومئذ في زيارة رسمية في لندن، فبإرسال السعيد برقية إلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي شخصياً لإبلاغه بما نشرته الصحف البريطانية، طالباً منه الحيلولة من دون نشر الخبر في الصحف العراقية حتى يعالج الموضوع، مضيفاً بأنه سيبذل قصارى جهده لمنع الصحف البريطانية من نشر الخبر حفاظا على سمعة العراق والعائلة المالكة، وردَّ رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ببرقية إلى نوري السعيد طالباً فيها بذل كل ما في وسعه في سبيل ذلك، ولكنه لم يستطيع أن يفعل شيئاً مع الصحف البريطانية التي كانت تتلهف لمثل تلك الفضائح لتحقق سبقا صحفياً[٣١] .

أما وزير العراق المفوض في أنقرة ناجي شوكت فقد أرسل مذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية في التاسع والعشرين من ايار ١٩٣٦ جاء فيها :" **نشرت أمس بعض الصحف التركية في استانبول نقلا عن جريدة ديموقراطيا الرومية خبرا مفاده أن إحدى الأميرات العراقية ..... أحبت كارسون يوناني وقد هربها إلى أتينا وتزوج بها بعد أن تنصرت وسميت اناستاسيا**"[٣٢] .

جرت مراسلات بين الحكومة العراقية وناجي شوكت ويتضح من تلك المراسلات بأن الأخير كان منزعجاً من الحادثة ، ولاسيما بعد أن نشرت الصحف التركية تفاصيل الموضوع، وفشله في إقناع تلك الصحف بالتوقف عن النشر ، مما أضطره إلى مقابلة وكيل وزير الخارجية التركية ليوعز إلى الصحف ان تكف عن ذلك النشر، وكانت لدى ناجي شوكت فكرة في أن يمسح ذلك العار للحفاظ على سمعة البيت المالك، ولقي ذلك حماساً من الشريف حسين خال الأميرة عزة الذي كان يشغل وظيفة بسيطة في المفوضية العراقية في أنقرة المتذمر من إجراءات شوكت فأجابه الاخير قائلاً : "**أذا كنت تريد الحفاظ على سمعة البيت المالك فلماذا لا تسكت أنفاس بنت أختك**" وفي نفس الوقت أخبره بأن هناك ضابطاً سورياً متقاعداً أعرب عن رغبته في وضع نفسه في خدمة العائلة المالكة لإنقاذ شرفها، قائلاً له: "**هل أنت مستعد للسفر معه فنكس رأسه ولم يرد**"(٣٣).

ومما تقدم يتضح أن رئيس الوزراء الهاشمي ونوري سعيد كان لديهم رغبة شديدة في أن يدبر ناجي شوكت بشكل أو بأخر اغتيال الأميرة عزة ولكن الأخير لم يتمكن من ذلك .

بعد أن تصاعدت تأثيرات الحادث في العالم العربي والإسلامي، طلب رئيس الديوان الملكي رستم حيدر من الطبيب الخاص هاري سندرسن تقرير عن الحالة النفسية والصحية للأميرة عزة التي جعلتها تقدم على ذلك العمل فكتب الطبيب تقريراً بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٣٦ أوضح فيه "**أن الأميرة كانت عصبية المزاج وجابهت في السنوات الأخيرة هزات عقلية، كوفاة والدها الملك فيصل ، ثم وفاة والدتها ووفاة شقيقتها وعمها الملك علي، وقد أثرت تلك الأحداث فيها تأثيراً عميقاً وكان نتيجة ذلك أن أصيبت بمرض الهستيريا**"(٣٤) .

يبدو أن الغرض من ذلك التقرير هي محاولة الحكومة العراقية التخفيف من الصدمة التي سببتها تلك الحادثة وما تركته من أثار سلبية على العائلة المالكة بشكل خاص، وعلى الساسة العراقيين وعموم أبناء الشعب العراقي بشكل عام .

بذلت الحكومة العراقية جهودا كبيرة في بغداد لتلافي تلك الفضيحة ومحاولة علاجها، وأوفد رئيس التشريفات الملكية تحسين قدري إلى اليونان للوقوف على الحقيقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الزواج، غير أنه لم يحظ بالعريسين لسفرهما إلى جزيرة رودس قبل وصوله فعاد بصحبة الأميرة راجحة إلى بغداد(٣٥) .

أثار خبر زواج الأميرة عزة وارتدادها عن الإسلام حزناً داخل وخارج العراق كونه أساء إلى سمعة العرب والمسلمين عامة وإلى سمعة الملك غازي خاصة لذا ساءت أحوال الملك الصحية والنفسية ومرض مرضاً شديداً(٣٦)، فاستغل خصومه تلك الفضيحة وتأثيرها في أوضاعه

الصحية والنفسية ، إذ أتخذوها وسيلة للتخلص من تدخلات غازي في السلطة التنفيذية، أما بإبعاده عن العرش أو فرض قيود صارمة على نمط حياته[٣٧] .

أسهم نوري السعيد في بلورة تلك الفكرة لأنه أكثر الوزراء غضبا على الملك غازي ونادى بخلعه وتأليف مجلس وصاية يحكم البلاد ، حتى يبلغ ولي العهد الأمير فيصل الثاني سن الرشد مدعياً أن العائلة المالكة لحق بها عار لا يمكن أن ينسى إلا بخلع الملك وتأليف مجلس وصاية، ورشح ياسين الهاشمي للوصايا[٣٨] .

أما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي فأراد أن يشعر الملك بأنه مصون غير مسؤول، وأن حياته وحياة أسرته وسمعتهم هي ملك للشعب وليست ملكهم فقط، وعلى هذا الأساس أصدر الهاشمي في السادس من حزيران ١٩٣٦ قانون الأسرة المالكة رقم (٧٥) لسنة ١٩٣٦، بموجبه تقرر تأليف مجلس خاص من رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان والنواب ووزراء الداخلية والعدلية ورئيس الديوان الملكي للنظر في قضايا زواج الأميرات والأمراء ، والأمور التأديبية المتعلقة بالأسرة المالكة وتوزيع الأموال من الميزانية العامة لأعضاء الأسرة المالكة ، ومنع القانون صغار العسكريين من حضور مجالس الملك إلا في الأمور الرسمية وأمر أن تجري مقابلات الملك بحضور الوزير المسؤول وفقا للعرف الدستوري المتبع في الدول الديمقراطية[٣٩] .

يتضح من ذلك القانون أن رئيس الوزراء أراد ابعاد خصومه عن الملك وتقييده و حرمان عزة ومن يخلفها من لقب الأمارة . ومن الطبيعي ان يثير ذلك الإجراء سخط الملك غازي ونقمته على رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، لأنه ابقاه على الملكية رمزاً ليس إلا، مما أدى إلى اصطدام الهاشمي بالملك غازي، وأيضا استغل خصوم الهاشمي ذلك الغضب وأخذوا يثيرون الحقد في صدر الملك ويصورون الهاشمي بأنه يهدد العرش.

اجتمع رئيس الوزراء مع وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني وتناقشا بشأن اقتراح وزير الخارجية نوري السعيد ووجدا أنه من الصعوبة تأليف مجلس وصاية، وحتى لو كان ذلك ممكناً فإنه سيعرض العراق لخطر الصراع على السلطة، لذلك أتصل ياسين الهاشمي بالسفير البريطاني في بغداد السيد ارجيبولد كلارك كير Klark Kerr ، طالباً مقابلته لمناقشة اقتراح نوري السعيد، الذي كان يظن أنها تعبر عن اراء السفارة البريطانية[٤٠] .

التقى السفير البريطاني في الخامس عشر من حزيران ١٩٣٦ بـ(نوري سعيد وياسين الهاشمي) كل على حدة ، وأوضح الهاشمي للسفير البريطاني بأنه قد ناقش الموضوع مع رشيد عالي الكيلاني بصورة سرية فاتفقا بأن اقتراح نوري السعيد سوف يؤدي إلى صراع على السلطة قد يعرض البلاد إلى الدمار فضلاً عن عدم وجود عراقيين يمكن أن تعهد اليهم الوصاية بأمان ،

واخبر كل من الهاشمي والسعيد كلارك أن الأميرة إذا قتلت على وجه السرعة ، فإن ذلك سينقذ وضع الملك، ولكن السفير البريطاني أوضح للهاشمي بأن تلك الخطوة قد يكون لها أثار سلبية، لأنه من المعروف أن الزيجات غير المتكافئة قد أصبحت أمراً اعتيادياً بين الأسر الحاكمة في أوربا، وإذا قتل الملك شقيقته فمهما كان التبرير الذي يقدم لمثل ذلك العمل بموجب العادات العربية فإن العالم سيرتاع له[٤١].

أما نوري السعيد فقد بقي يستغل تلك الحادثة للتنكيل والطعن بالملك وبأسلوب حياته وأخذ يطالب بضرورة استبداله بمجلس وصاية، وفي أثناء لقائه بالسفير البريطاني كلارك أكد له بأن قضية الأميرة عزة حطمت سمعة الملك الشخصية، فأعترض السفير البريطاني لأن ذلك سوف يترتب عليه أثار سلبية، طالباً منه بحث الموضوع مع رئيس الوزراء الهاشمي من دون إضاعة أي وقت، وفي أثناء مقابلة السفير البريطاني للهاشمي ونوري السعيد أثار السفير البريطاني موضوع الأميرة عزة، وأخبر نوري السعيد بأنه سمع بتأييده اقتراح جعفر العسكري بأنه يجب على الملك غازي قتل شقيقته لكي يصون شرفه[٤٢]، فأجابه نوري السعيد قائلاً بأنه أذا أنتشر خبر قتلها في العراق بناءً على أوامر من الملك غازي فأن شرفه سوف يستعاد في البلاد العربية جميعها إلاَّ أنَّ السفير البريطاني كرر التحذير الذي سبق أن وجهه إلى الهاشمي، فرد عليه نوري السعيد قائلاً بأن العالم لن يهتم بالأمر إذا قتلت الأميرة خارج العراق فسيصبح قتلها وكأنه لم ينفذ بأمر من الملك غازي، وأن موتها هو الحل الأمثل للمشكلة الحالية إلاَّ أنَّ السفير البريطاني لم يوافق على ذلك، وأتفق على ترك الأميرة على قيد الحياة على أن يفسخ زواجها وتحتجز في مكان ما في أوربا، وطلب نوري السعيد من السفير البريطاني تدخل حكومته، قائلا إن الحكومة العراقية ترحب بأي توجيه تجد الحكومة البريطانية قادرة على تقديمه[٤٣] .

اجتمع السفير البريطاني مع الهاشمي ونوري السعيد في السابع عشر من حزيران مرة أخرى ، وأعلن لهما عن رأيه بأن أفضل عمل يمكن أن تنتهجه حكومتهما هو تطهير الحاشية الملكية من الأشخاص المريبين الذين أختارهم الملك غازي أن يحيط نفسه بهم وفرض رقابة على تصرفاته وتحركاته حتى تنسى قصة شقيقته، وهذه الإجراءات ستكون أفضل من مسألة تأليف مجلس وصاية فأتفق الهاشمي ونوري السعيد على تلك السياسة . وطلب نوري السعيد من السفير البريطاني مساعدته في التحدث مع الملك في الأمر بوصفه صديقاً وخبيراً بأوضاع العراق وسيكون ما يقوم به اسهاماً ثميناً لحل المشكلة وطلب الهاشمي من السفير البريطاني أن يبلغ الملك بما يقوله شعبه عنه ، ان الملك غازي لم يقدر المدى الذي تردى اليه اسمه في بغداد[٤٤] .

قابل السفير البريطاني الملك غازي بعد الاجتماع الذي تم بينه وبين الهاشمي ونوري السعيد، وفاتح الملك غازي حول تصرفاته الخاصة وما يدور حوله من إشاعات فأكد له الملك غازي بأنه سوف يكون حريصاً على أن لا يجعل من حياته الخاصة ما يعرضه للانتقاد وبأنه سيسترشد بوزرائه في الأمور كافة، وأضاف أنه وبناء على إلحاح رئيس الوزراء سيطرد كل مرافقيه وسائقي سيارته وكل خدمه الشخصيين تقريباً[٤٥].

اتضح عن طريق البرقيات التي كانت السفارة البريطانية ترسلها من بغداد والمؤرخة في العشرين والثلاثين من تموز بأن حادث الهروب فقدت جاذبيته كموضوع من جانب ، ومن جانب آخر بذل رئيس الوزراء جهوداً كبيرة لحل المشاكل التي واجهت الحكومة، إذ التقى مع زعماء المعارضة، وكانوا موافقين على سياسته الجديدة، وأبلغ السفير البريطاني عندما التقاه بأنه يشعر براحة كبيرة لأن المشاكل التي كان يخشاها قد حلت، وهكذا أعاد الهاشمي ثقة الشعب بالملك غازي، الذي أخذ بناءً على نصائح الهاشمي حضور صلاة الجمعة في جامع السراي والاهتمام بالقضايا الاجتماعية وهيئة موظفي الملك نشيطون في زياراتهم لبيوت المرضى[٤٦] .

التزمت السفارة البريطانية الهدوء وتهدئة الساسة العراقيين ولامتصاص غضبهم وذلك لاحتواهم واحتواء الملك إلى جانب بريطانيا والسيطرة على مقدرات العراق ، ذلك ما أبداه السفير البريطاني في بغداد من بعد لقائه مع الملك وكبار الوزراء، وفي الحقيقة كانت بريطانيا تبحث عن البديل في الخفاء وذلك ما توضحه الوثيقة السرية المرقمة (٣٥٦٥) حول الأشخاص الذين يمكن ان يحلوا محل ملك العراق الحالي[٤٧] .

ويتضح أن وما اتخذه الوزارة من قرارات بعد زواج الأميرة عزة التي مست الملك شخصيا وحجمت دوره وأثرت على سمعته ، واعتبار الهاشمي والسعيد والعسكري أوصياء على العائلة المالكة بوصفهم أصدقاء الملك فيصل الأول ، وأن سمعة عائلته تهمهم وبالتالي اعدوا أنفسهم أوصياء على سمعة الملك غازي ، ولكي يتخلص الأخير من تلك الوصايا ومن القرارات التي اتخذت بحقه ، لذلك اتصل بخصوم الوزارة وبموافقة السفارة البريطانية في بغداد للتخلص من وزارة ياسين الهاشمي بانقلاب عسكري يقوده بكر صدقي في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٦ للتخلص من كل منافسيه .

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد انتهاء البحث تبين لنا أهم الاستنتاجات وهي، ان تولي الملك غازي عرش العراق عام ١٩٣٣ شهد تاريخ العراق السياسي والاجتماعي ظروفا صعبة التي لم توفر الفرصة الكاملة للملك الشاب من تنفيذ ما كان يرنو اليه. وذلك لانقسام الساسة إلى فئتين فئة ناصرة الملك وفئة حاولت خلعة وتولي السلطة، وشكل ذلك الصراع إلى ظهور حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق، الذي قادت إلى تعدد الوزارات وتمردات عشائرية حتى أصبحت الحكومة في بغداد ضعيفة لا تستطيع حفظ الأمن الداخلي، ليستمر ذلك الحال إلى تولي ياسين الهاشمي الوزارة عام ١٩٣٥ الذي استطاع ان يقضي على تلك الصراعات .

ومن خلال تلك المشاكل تظهر مشكلة أخرى على الساحة العراقية والتي كانت على وزارة الهاشمي أن تواجهها وهي هروب الأميرة عزة شقيقة الملك غازي مع عامل إيطالي وزواجها منه، وكاد ذلك الزواج أن يؤدي إلى الإطاحة بالملك غازي ، بل كادت ان تنهي الملكية في العراق.

كان وزير الخارجية نوري السعيد من أشد الناقمين على الملك الذي رأى ضرورة خلع الملك وإعلان مجلس الوصاية وترشح رئيس الوزراء ياسين الهاشمي للوصاية، إلاَّ أنَّ الأخير رفض ذلك حفاظا على العراق كون مجلس الوصاية سيؤدي إلى صراع داخلي . اما وزير الدفاع جعفر العسكري كان يصر على قتل الأميرة للتخلص من العار الذي لحق بالعراق . أما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ففضل حل المشكلة بالتشاور مع السفير البريطاني وإيجاد الحل المناسب لتلك المشكلة.

أما الملك غازي فقد أظهر شجاعة بالغة في تحويل انظار الشعب عن قضية هروب شقيقته باتجاهه الى الزيارات والاتصال بالشعب عن طريق ممثليه، ونزوله بنفسه الى الشارع العراقي وتقربه من الشعب.

كانت السفارة البريطانية في بغداد تعمل على عدة خيوط الأول تهدئة الساسة العراقيين وكسبهم لجانبها، والثاني كسب الملك الشاب إلى جانبها أيضاً ، لكي تسيطر على مقدرات العراق سيطرة تامة، هذا من جانب . أما الجانب الخفي الذي لم يظهره السفير البريطاني ، فهو أن السفارة كانت تناقش وبشكل سري مع الحكومة البريطانية في لندن من هو افضل شخص يخدم المصالح البريطانية في العراق يخلف الملك غازي، والحقيقة انها لم تجد افضل من الملك الحالي ليخدم مصالحها لكونه شبه مخلوع ومن السهل السيطرة عليه ، ولاسيما اذا استطاعت إنقاذه وتخليصه من الساسة العراقيين الذين عدوا أنفسهم أوصياء علية وعلى عرش العراق، والذي كان يود التخلص بكل الطرق والوسائل منهم إلى أن قام بكر صدقي بانقلاب عام ١٩٣٦ الذي كان الفرصة الحقيقة للملك للتخلص من ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، بغداد، المكتبة العصرية، ٢٠٠٦، ص٨٣ .

(٢) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الملك فيصل الأول وأثره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ط٤، بغداد، مكتبة خالد للنشر، ٢٠١٠، ص٣٢٠ .

(٣) وصل جثمان الملك بغداد، في اليوم الخامس عشر من أيلول، و تم تشيعه في موكب رسمي، ودفن في المقبرة الملكية في الأعظمية. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، بيروت، الرافدين للطباعة، ٢٠٠٨، ج٣، ص١١٦ .

(٤) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حكام العراق كيف وصلوا إلى السلطة وحكموا منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الاحتلال الامريكي، بغداد، مكتبة المعرفة ، ٢٠١٠، ص١٣٨ .

(٥) لطفي جعفر فرج، الملك غازي، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧، ص٦٣ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ط٧ ، ج٣ ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨ ، ص٣٢١ – ٣٢٢ .

(٦) للمزيد ينظر المصدر نفسه ، ص٦٤ – ٦٦ .

(٧) فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى ، ترجمة : فاروق الحريري ، بغداد ، مطبعة عصام ، ١٩٧٩ ، ج١ ، ص٣٣ – ٣٦ .

(٨) أديث وائي، أيف، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩، ج١، ص١٦٤.

(٩) للمزيد حول استقالة وزارة الكيلاني الثاني ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ص٣٢٥ – ٣٣٣. وقد ذكر أديث وائي، أيف، المصدر السابق، ص ١٦٥ . ان استقالة الوزارة في ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٣، وهذا خطأ .

(١٠) للمزيد حول اسباب استقالة وزارة المدفعي الأولى ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ ـ ١٩٦٨، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٥، ص١٠٩– ١١٢ .

(١١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٧ .

(١٢) للمزيد ينظر: محمد كامل محمد، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١ – ١٩٤١، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص١٦٢ – ١٦٥ .

(١٣) نقلا عن، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص٢٧ .

(١٤) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١١٣ .

(١٥) عبد الكريم الارزي ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام، لندن ، ١٩٩١، ص٥٠– ٥٤ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص ٣٥ .

(١٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص ٣٥ – ٤٠ .

(١٧) للمزيد عن اجتماع الصليخ ينظر: حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد، دار اليقظة العربية، ١٩٩٠، ص ٤٦ ـ ٥٠ .

(١٨) جواد الظاهر، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، الصفاء للمطبوعات، ج٢، ٢٠١١ ،. ص ٣٨ – ٤٣ .

(١٩) لزيادة المعلومات ينظر . دار الكتب والوثائق ببغداد ، ملف البلاط الملكي ، د / ٦ / ٣ ، حوادث الفرات ١٩٣٥، رقم الوثيقة ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢٠) لزيادة المعلومات ينظر . عبد الامير هادي العكام ، موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية من مطاليب الشيعة ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد الاول ، نيسان ٢٠٠٧ ، ص١٧٣ – ١٧٩ ؛ ستيفن همسلي لونكرك ، العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الطبعة المنقحة الاولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٩ ، ص ٣٠ – ٣٣ .

(٢١) كانت الأوضاع في العراق خطيرة جداً، وتتطلب سرعة تشكيل الوزارة، لذلك اضطر الملك غازي إلى الطلب من الهاشمي أن يشكل الوزارة كما يرتئي، وهكذا تشكلت الوزارة، ولم تكن السفارة البريطانية مرتاحة لمجيء ياسين الهاشمي إلى الحكم، بالنظر لمواقفه السابقة من معاهدة ١٩٣٠ .

(٢٢) لسوء حظ الهاشمي تنافس كل من حكمت سليمان ورشيد عالي على منصب وزارة الداخلية، اذ كان الاختيار بينهما قرارا في غاية الاهمية، وابعاد حكمت سليمان عن الوزارة كان خطأ كبير ارتكبه الهاشمي، اذ اوجد لوزارته ندا قويا . للمزيد ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي دورة في السياسة العراقية، بغداد، مطبعة العاني، ج٢، ١٩٧٥، ص٧٩– ٨٢ .

(٢٣) للمزيد عن منهاج الوزارة ينظر: المصدر نفسه ، ص١٨٧ –١٩٥.

(٢٤) ولدت الأميرة عزة عام ١٩٠٥ في أسطنبول، وهي أكبر أبناء الملك فيصل الأول، تلقت تعليمها الأول في المدارس التركية، ثم عادت إلى الحجاز، عاشت طفولتها المبكرة في مكة حتى مجيئها إلى العراق عام ١٩٢٤ مع عائلتها وبقيت هناك حتى هروبها عام ١٩٣٦. زهير كاظم عبود، من اوراق الملك غازي، بغداد، ديوان المسار للنشر، ٢٠٠٩، ص٩٨ .

(٢٥) سامي عبد الحافظ القيسي، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، مكتب الغفران ، ٢٠٠٩، ص١٠٤ .

(٢٦) ذكرة حسام الساموك مغادرة الأميرة عام ١٩٣٥ والصحيح عام ١٩٣٦ . للمزيد ينظر: حسام ساموك، الملك غازي ودوره في انقلاب عام ١٩٣٦، بيروت،الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥، ص٢١٩ .

(٢٧) وهو من مواليد ١٩١٢ أي اصغر سنا من الامير ، وكان يعمل في أحد الفنادق في جزيرة رودس وقام بمهمة الدليل للأميرة في اثناء أقامتها في الجزيرة وارتبطت معه بعلاقة عاطفية، واتفقا على الزواج . المصدر نفسه، ص٢٣٠ .

(٢٨) ذهبت الأميرة عزةمع حبيبها في السادس والعشرين من ايار ١٩٣٦ إلى كنيسة صغيرة وتزوجت، وسميت باسم اناستاسيا . للمزيد ينظر: حسام ساموك، المصدر السابق، ص٢٣٠ .

(٢٩) للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣، ص٢٢٣ – ٢٣١ .

(٣٠) لم تنجب عزة من زوجها ولم يدم زواجهما سوى ثلاثة سنوات إذ انفصلت عام ١٩٣٩ عن زوجها وعادت عام ١٩٤٠ إلى إيطاليا،، ومنحتها الحكومة الإيطالية راتبا قدره مائتي ليرة إيطالية شهريا وفي عام ١٩٤٤ قطعت الحكومة الإيطالية تلك المعونة، فلجأت عزة إلى الحكومة البريطانية لمساعدتها في الحصول على معونة مالية، فأرسلت الخارجية البريطانية مذكرة إلى سفارتها في بغداد التي قامت بدورها بعرضها على الوصي عبدالإله الذي تعهد بدفع ديونها وأقترح أنه بأمكانها الذهاب للعيش مع عمتها الشريفة جميله في القاهرة، وفي عام ١٩٤٥ ذهب مبعوث الوصي الدكتور سندرسن لمقابلتها في روما ووجدها في حالة يرثى لها، ونقل الدكتور سندرسن أخبار مأساتها إلى الوصي عبدالإله وقد وافق الاخير على مقابلتها وقد منحها مبلغاً من المال مؤكدا لها بأنه سيبحث مع عمه الأمير عبدالله أمكانية أقامتها في عمان. اتفق فيما بعد على أقامتها في القدس، واستقرت هناك، وبعدها انتقلت إلى عمان حتى عام ١٩٦٠، اذ أصيبت بمرض السرطان، فذهبت للعلاج في لندن وتوفيت هناك ثم نقل جثمانها إلى عمان ودفنت في المقبرة الملكية . للمزيد ينظر: سندرسن باشا، عشرة الاف ليلة وليلة، ترجمة : سليم طه التكريتي، ط٣، بغداد، مكتبة التحرير، ١٩٨٥ ،ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩؛ نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص٢٢١ – ٢٣٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ص٢٠٤؛ حسام الساموك، المصدر السابق، ص٢٣٤ – ٢٣٥ .

(٣١) اتصل المفوض العراقي في لندن عطا امين في ليلة التاسع والعشرين من نيسان ١٩٣٦ بعلي جودت الأيوبي وأبلغه بما نشر من خبر في الجرائد البريطانية عن زواج الأميرة عزة فأتصل الاخير بأوتيل كلارنج لإبلاغ نوري السعيد الذي كان يقيم هناك . حسام الساموك، المصدر السابق، ص٢٢٧ – ٢٢٩ .

(٣٢) للمزيد من المعلومات ينظر: ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما، بغداد، اليقظة العربية ، ج١، ١٩٩٠، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(٣٣) للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤ .

(٣٤) زهير كاظم عبود، المصدر السابق، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

(٣٥) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٣٦) للمزيد عن حالت الملك غازي ينظر: زهير كاظم عبود، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣٧) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٣٨) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ١٩٧٧، ص ٣٤٠ .

(٣٩) حازم المفتي، المصدر السابق، ص ٧٥ ـ ٧٦؛ سامي عبد الحافظ القيسي ، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، ص ١٠٤ .

(٤٠) حسام الساموك، المصدر السابق، ص ٢٣٣ .

(٤١) نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣ .

(٤٢) كانت فكرت وزير الدفاع جعفر العسكري هي قتل الأميرة عزة وغسل العار الذي لحق بالعراق . للمزيد ينظر: زهير كاظم عبود، المصدر الساق، ص٩٩ ـ ١٠٠ .

(٤٣) نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٥ .

(٤٧) الوثيقة مؤرخة بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٦ للمزيد عن الشخصيات الذين ناقشتها الوثيقة. ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤ .